

(سياسات اسكانية ام رسم لعشوائيات حضرية -دراسة ميدانية بمدينة سطيف)

أ/ العلوي جميلة، جامعة سطيف 2

الملخص:

تبحث الدراسة في رصد اليات السياسة الاسكانية في إطار تنمية وتسيير المجال الحضري مسترشدا بأبرز ميكانزمات الحكامة الحضرية، واهم العوامل التي أدت الى اضعافها جراء تفاقم مشكلة الإسكان بالمدن الجزائرية، وما انجر عنها من إسكان غير مشروع أطلق عليه اسم العشوائيات الحضرية، بفعل ارتفاع وتيرة النمو الحضري وتوسع مجال المدينة. وفي ظل برامج اسكانية ومشاريع تنموية سطرته مخططات عمرانية، وأدوات تشريعية لتنظيم المجال الحضري للمدينة تحت ما يعرف بسياسة المدينة وقانون 06/06، الذي جاء من اجل محو الفوارق المجالية والاجتماعية بين احياء المدينة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد هدفت الدراسة الى معرفة تمثلات السكان لمجموع السياسات والبرامج الاسكانية التي سطرته الدولة من اجل تحقيق تكافؤ اجتماعي بين سكان الاحياء، والقضاء على التمايزات الاجتماعية والهامشية المجالية، وتحسين صورة المدينة الجمالية من خلال القضاء على العشوائيات الحضرية فإلى أي مدى نجحت الدولة في إرساء سياستها فيما يخص هذا المجال؟

كلمات مفتاحية: سياسات الإسكان، سياسة المدينة، الحكامة الحضرية، العشوائيات الحضرية.

Résumé :

L'étude cherche à comprendre les mécanismes de la politique d'habitation dans le cadre du développement et de gestion de secteur urbaine informé par des facteurs importantes de gouvernance urbaine. Conduit à augmenter le problème de logement dans les villes Algérienne, et la situation grave des bidonvilles urbaines à cause de croissance urbain élevé et la densité de la zone urbaine. Sous le programme de l'habitation et des projets de développement et ainsi les outils législatifs pour organiser le secteur urbaine, dans le cadre politique de la ville et la lois 06/06 qui est venu pour faire disparaître et supprimer la différenciation sociales et spatiales entre les quartiers des villes, d'une part, l'objectif de cette étude c'est de connaître les représentations de la population face aux groupement programmatique d'habitation politique planifier part l'état, pour une égalité sociale des citoyens qui se valent. Et aussi Extirpation des marginaux sociaux et spatiales, et améliorer l'image esthétique de la ville et dissoudre les bidonvilles dans quelle mesure l'état a-t-il réussi à établir sa politique dans ce domaine ?

Mots-clés: les politiques d'habitation, la politique de la ville, gouvernance urbaine, les bidonvilles.

أولاً: مشكلة الدراسة**1-الإشكالية:**

تواجه المدينة العربية العديد من التحديات لعل أبرزها ما تعلق بالجانب العمراني، والسكاني فقد أدى النمو الديموغرافي الذي شهدته معظم المدن العربية الى انبثاق نماذج، وأنماط جديدة للسكن في خضم تفاقم مشكلة السكن والإسكان. وقصور برامج التنمية والسياسات الحضرية التي عمدتها مختلف المدن، من اجل تسيير والتحكم في نمو المدن وتوجيهها استنادا لخطط حضرية

تضمن امتصاص التدفق السكاني الذي تعيشه كبريات المدن العربية، ومع تنامي معدلات الهجرة الداخلية التي أدت الى تطويق هذه المدن بأحزمة من السكنات العشوائية، مهدت لظهور ما يعرف بالإسكان غير المشروع كحتمية لإفرازات اقتصادية وسياسية وديموغرافية. و أصبحت هذه الأحزمة العشوائية تعاني الفقر والاقصاء او التهميش الاجتماعي، مما يهدد بانفجارات اجتماعية عبر عنها علماء الاجتماع بالبياتولوجيا الاجتماعية.

وقد شغل موضوع السياسات الاسكانية والعشوائيات الحضرية في المدينة الجزائرية، العديد من الباحثين، نظرا للانعكاسات والاثار المترتبة على تنظيم المجال الحضري للمدينة من جهة، ومن جهة أخرى على ساكنيه وأبرز المشكلات الاجتماعية الناجمة عنه المتمثلة في خلق فوارق مجالية واجتماعية بين سكان المدينة.

ونظرا لاستفحال ظاهرة الحراك المجالي الذي عرفته المدن، من خلال عمليات الانتقال بين احياء المدينة، والذي صاحبه إسكان عشوائي يحمل مجموعة من الدلالات، لعل أبرزها ما يعرف بالهامشية المجالية. كان لابد على السلطات المحلية من البحث عن وسيلة او طرح ميكانيزمات لمحاولة خلق تمازج واندماج اجتماعي بينها وبين باقي طبقات المجتمع. وبالتالي محو التمايزات المجالية التي شهدتها هذه الاحياء، وإعادة تأهيل وادماج هذه النطاقات الحضرية ضمن النسيج الحضري للمدينة وخلق مدينة متناسقة. غير ان العكس حدث في المدن الجزائرية، فتبنيها للنظام الاشتراكي وبعد ذلك للرأسمالية أثر بوضوح على البنية الحضرية لها، الامر الذي حال دون معرفة وتبلور مثل هذه السياسات من ارضية واقعية، فالمعمول به هو نماذج وتجارب اجنبية لا تمت بصلة للواقع، فكانت معظم السياسات والاليات تبحث في مجال الاهتمام بالكم واهمال النوع الذي يبرز الجانب الاجتماعي للسكان، فتمازجت الأنماط العمرانية وانتشرت البناءات العمودية بمقاييس ومعايير عالمية، بمقابل احياء وسكنات عشوائية تفتقر لأدنى شروط الحياة الاجتماعية اللائقة.

ولتجاوز الوضعية والانتقال بالمدن إلى مستوى مشاريع حضرية مندمجة تخدم ساكنيها ووافديها، سطرت الدولة مجموعة من المشاريع والبرامج الاسكانية والتنمية لاستقطاب الزيادة الديمغرافية ومحو الفوارق الاجتماعية بين ساكنيها، وكان من أبرز المقاربات والطروحات التي تبنتها الدولة ما يعرف بسياسة المدينة، هذه الأخيرة التي كانت سببا في ظهور عمران المشاريع وكرد فعل على استفحال مشاكل المدن فيها خاصة مع بروز مشاكل الضواحي. فسياسة المدينة جاءت لأجل معالجة الاختلالات المجالية والاجتماعية للمدن. كما انها تهدف الى تامين الاحياء الحضرية والتقليل من التمايزات الاجتماعية والمجالية بين سكان المدينة.

ولعل من أبرز المدن الجزائرية التي لم تكن بمنأى عن السياق العام لإرهاصات المدينة الجزائرية نجد مدينة سطيف، ففي ظل عمليات التوسع التي عرفتها المدينة على حساب التجمعات العمرانية الثانوية التي حددتها مخططات التعمير كمجالات ومنافذ لتوسع المدينة وتوجيه نموها نجد القطب الحضري شوف لكداد الذي شهد حركة نمو واسعة جراء عمليات التزوح والهجرة الريفية التي عرفتها المدينة الامر الذي جعل هذه التجمعات والاحياء تتخبط في عشوائية لا متناهية، و اقصاء و تهميشا من طرف السلطات المحلية بالرغم من تدعيمه بالقطب الجامعي الباز الذي كان احد عوامل نمو الحي و تطوره و الحاقه بسلسلة من البرامج الاسكانية التي تمثلت في الاقامات الجامعية و بعض المرافق الخدمائية و المشاريع السكنية ، لكن الاشكال الذي يبقى مطروحا هو: هل ضعف اليات الحكامة الحضرية وفشل السياسات الاسكانية ساهم في بروز وتفاقم العشوائيات بالمدينة الجزائرية؟ وهل مشكلة العشوائيات الحضرية تكمن في عدم استجابة مخططات الإسكان للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان؟

التساؤلات الفرعية:

✓ هل الحراك المجالي ساهم في اضعاف سياسات الإسكان و بروز الاحياء العشوائية؟

✓ هل ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي والهجرة الداخلية نحو المدينة وداخل الاحياء العشوائية يحول دون تنفيذ شامل لسياسات الإسكان؟

✓ هل سياسات الإسكان التي تبنتها الدولة -والمتمثلة في قانون المدينة - كافية للحد من نمو العشوائيات؟

✓ ما هي تمثيلات السكان تجاه البرامج الاسكانية، وهل ساهمت في الحفاظ على الخصوصية الاجتماعية والثقافية للسكان؟

2-الأهداف:

من هنا تتجلى اهداف الدراسة والتي تكمن في التعرف على سياسات الإسكان و ابرز الاليات التي عمدتها الدولة و المدينة في تنظيم المجال الحضري و احتواء العشوائيات الحضرية و كذا معرفة مدى فعالية هذه السياسات من خلال توجيه النمو الديموغرافي الذي تعيشه المدن وتوجيه حركات الهجرة الداخلية بتشديد و عقلانية للحد من النمو العشوائي و المفرط للمدينة الجزائرية بصفة عامة و مدينة سطيف بصفة خاصة. بالإضافة الى التعرف على اهم الخصائص الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية ، مع تشخيص الواقع الفعلي للعشوائيات الحضرية و ما تعيشه من اقصاءات و تهميش مجالي و اجتماعي. ومعرفة تمثيلات السكان تجاه البرامج الاسكانية التي اعتمدها الدولة كمشاريع تنموية من اجل خلق تناسق بين احياء المدينة ومحو الفوارق الاجتماعية والمجالية بين الاحياء وإعادة ادماج العشوائيات ضمن النسيج الحضري للمدينة.

3-الفرضيات: انطلاقا من تحديد الهدف من الدراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة الفرضية التالية:

-ضعف اليات الحكامة الحضرية وفشل السياسات الاسكانية ساهم في بروز العشوائيات بالمدينة الجزائرية، كما ان عدم استجابة مخططات الإسكان للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان أدى الى تفاقمها.

الفرضيات الجزئية:

1 - ساهم الحراك المجالي الذي شهدته المدينة في فشل سياسات الإسكان وتفاقم العشوائيات الحضرية.

2-أدى النمو الديموغرافي نحو المدينة وداخل الاحياء العشوائية الى الاخلال في التنفيذ الشامل لسياسة الإسكان.

3-سياسات الإسكان التي تبنتها المدينة غير كافية للحد من نمو العشوائيات الحضرية.

4-للسكان نظرة سلبية تجاه البرامج الاسكانية، حيث انها لا تساهم في الحفاظ على الخصوصية الاجتماعية والثقافية للسكان.

4-تحديد المفاهيم:

مفهوم الإسكان: استخدم مفهوم الإسكان في سياقات متباينة كما حدد بطرق مختلفة فمصطلح الإسكان عامة يشمل على مجالات السكن والطرق والمرافق العامة وما يتصل بالجوانب المادية من الحياة، حيث يؤكد "جيلاني بن عمران" ان "الإسكان" ليس فقط البناية التي تحمي الانسان "المسكن" بل تشمل أيضا كل المحيط حول البناية من خدمات وتجهيزات ووسائل مختلفة تضمن الصحة النفسية والعقلية لحياة الاسرة والفرد".³⁷⁴ وبالنسبة للتعريف الذي تناوله "جيلاني بن عمران" فإنه يؤكد على ان الإسكان يتكون من متغيرين أساسيين وهما السكن وتوفير البنى التحتية والمرافق الخدماتية، من اجل ضمان حياة او عيش كريم للسكان.

تعريف السياسة الاسكانية: لا توجد تعاريف صريحة او دقيقة حول هذا المفهوم خاصة ضمن الاختصاص بالرغم من تداوله بشكل موسع في تخصصات التهيئة والاقتصاد، فمنهم من اعتبرها مجموع المعايير التي اعتمدها الدولة، حيث تتمثل في وضع الوسائل واليات التدخل في السوق السكني، اين تتسنى لها خلق تكافؤ بين العرض والطلب، أي ان السياسات السكنية تشكل الليات المعمول بها في سوق السكن فهي تعادل الكم في السكن مع مؤشري العرض والطلب. وعلى هذا الأساس فان السياسة

³⁷⁴ جيلاني بن عمر: ترجمة عبد الغاني بن منصور، أزمة السكن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص25.

الاسكانية تتحدد من خلال معرفة الهدف المنوط بها، ومن خلال البرامج السكنية والمعطى الرقمي للسكنات وتعدد الصيغ والنماذج فإنها تحقيق لمعطى كمي بعيدا عن الطرح النوعي او الكيفي الذي يجسد جماليات المدينة، وهذا ما تفتقره المدن الجزائرية بصفة عامة والسياسات التنموية في هذا المجال.

-المفهوم الاجرائي لسياسات الإسكان: سياسة الإسكان هي مجموع التدابير والإجراءات والاليات التي تتخذها السلطات المحلية من اجل اعمار الاحياء، وهذا من خلال المشاريع التنموية في كل القطاعات خاصة منها الوحدات السكنية والتجهيزات والمرافق الخدمائية لتحسين وترقية احياء المدينة، وكل هذا ضمن منظومة تخطيطية وتشريعية تعمل على تطوير المدينة.

-تعريف المدينة: اختلفت تعريفاتها حسب وجهات وابعاد كل دراسة لهذا سنركز على التعريف الاتي:

" هي مستقرة بشرية فيها تجمع سكاني كبير محدود المساحة والنطاق ومقسمة الى احياء ومحلات سكنية ويقوم النشاط الاقتصادي فيها على الصناعة والتجارة والنقل والخدمات والمؤسسات وتمتاز بصفة إدارية وبكثافة سكانية عالية كما تتميز مبانيها بالتنظيم الهندسي وسهولة الوصول فيها".³⁷⁵ من خلال التعريف الذي قدمه احمد سعيد صعب يمكن القول ان المدينة تتوفر على ثلاث مؤشرات أساسية والمتمثلة في الكتلة البشرية التي تعكس الكثافة السكانية، والكتلة العمرانية التي تعكس البناء الفيزيقي لها وطبيعة الأنشطة الممارسة فيها مع مبدأ توزيع الأدوار وتقسيم العمل.

-مفهوم سياسة المدينة: يطرح هذا المفهوم مجموعة من الإشكاليات تتعلق بتعريف هذه السياسة، وتحديد مجال تطبيقها، ودور الدولة والجماعات المحلية فيها، والقضايا التي ترتبط بها. ونظرا لقلّة الدراسات حول تحديد هذا المفهوم فقد تم التركيز على الاصدارات المغربية في هذا المجال. وهكذا فإن "سياسة المدينة" في المغرب وحسب "محمد بهوض" قد تفيد على السواء:

"السياسة العامة التي تباشرها الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى المجال الحضري دون المجال القروي، وهي بذلك ترادف "السياسة الحضرية". والسياسة القطاعية التي تباشرها وزارة معينة، هي "وزارة الإسكان والتعمير" وتعني مجموعة التدابير والمؤسسات والبرامج التي تطبقها هذه الوزارة في المدن. كما قد تفيد السياسة المحلية التي تباشرها الجماعات المحلية على مستوى المدن في حدود القوانين المعمول بها (أي درجة اللامركزية). السياسات التي تباشرها المصالح الخارجية أو القطاعية في كل مدينة، في حدود درجة اللاتمركز المتبعة، والتي تتعلق بمجالات: التعليم، والشغل، والأمن، والصحة، والثقافة، والنقل... وأيضا تشير الى السياسات أو البرامج الوطنية التي تهم المدن مثل: برنامج "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، وبرنامج التأهيل الحضري، وبرنامج مدن دون صفائح، وبرنامج جمع النفايات ومعالجة المياه العادمة".³⁷⁶ من خلال التعاريف التي طرحها الباحث "محمد بهوض" عن سياسة المدينة يمكن القول انها سياسة شمولية، حيث حاول تحديد اهم الهيئات التي تشرف عليها انطلاقا من الجماعات المحلية، كما بين بصورة ادق انها تحمل مدلولات عدة ويبرز هذا من خلال المؤشرات الاتية:

-المؤشر الأول يكمن في ان سياسة المدينة تعادل السياسة الحضرية

-المؤشر الثاني يكمن في ان سياسة المدينة تعادل عملية التطوير والتأهيل الحضري، وفي هذا الصدد نسجل الطرح الذي تناوله "احمد بوزراع" الذي عمل على تقديم عمليات التطوير والتأهيل الحضري للأحياء المتخلفة.

-المؤشر الثالث يكمن في ان سياسة المدينة تعادل الإجراءات والتدابير التي تقرها الوزارة المعنية بشؤون المدينة.

³⁷⁵ عبد الرزاق احمد سعيد صعب: التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان، مجلة دراسات تربوية العدد 7، 2009، ص162

³⁷⁶ محمد بهوض : مقال سياسة المدينة في المغرب، الحوار الوطني لسياسة المدينة، ماي 2012

التعريف الاجرائي لسياسة المدينة: من خلال التعاريف المقدمة لسياسة المدينة فيمكن القول انها مجموعة من الإجراءات والتدابير لترقية الوسط الحضري والقضاء على سياسة الفوارق الاجتماعية والهامشية المجالية داخل احياء المدينة، وهذه السياسة تجسدها مجموعة من النصوص القانونية، ويتم اشراك عدد من الفئات الاجتماعية في تسطيرها وانجاحها، كما قد تستهدف عمليات التطوير الحضري والتأهيل للمناطق المتخلفة والهشة والعشوائيات الحضرية.

3-تعريف الحكامة الحضرية: يعتبر مفهوم الحكامة الحضرية من المفاهيم الحديثة في الدراسات الحضرية، وقد كانت المغرب السبابة في تبني مثل هذه المصطلحات التي تحمل دلالات قوية في مسالة تسيير وتدبير المجال الحضري للمدن المغربية. فالحكامة الحضرية وكما أشار اليها "عبد العزيز رشدي" في مقاله "الحكامة الحضرية" بانها تسعى لتحقيق تنمية حضرية مستدامة تجعل من المدن اقطابا استراتيجية للتنمية وتضع سياسات تنمية محلية مندمجة تضع حدا لسياسات الاقصاء والهميش والفقر التي عرفتها المدن.

ولتحليل المفهوم أكثر فقد ذهب "عبد العزيز رشدي" الى طرح جملة من التساؤلات عن ماهية الحكامة الحضرية ومدلولها، وعن أهميتها في تنمية وتطوير المدن، وعن خلق مجال حضري كفيل بعيش لائق وكريم؟
وهذا فهو يشير الى ان الحكامة: "هي مجموعة من التدابير التي تهدف الى ترشيد الموارد المالية والبشرية بغاية تحقيق التنمية المجتمعية في شموليتها، فالحكامة الية فعالة لإدارة موارد المجتمع وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تتأسس على مجموعة من المبادئ: كالمشاركة والشفافية والمحاسبة والمساواة وسيادة القانون، والمساءلة والرؤية الاستراتيجية والفاعلية والكفاءة".³⁷⁷ من خلال هذين التعريفين فان الحكامة الحضرية تبحث في الاليات او الإجراءات الفعالة والهادفة، من اجل تحقيق تنمية اجتماعية، وهذا لن يتأتى الى باشارك الشركاء الاجتماعيين من جهة ومن جهة أخرى فهي تبحث في مجموعة من المبادئ من اجل تنمية اجتماعية.

4-تعريف العشوائيات الحضرية: في إطار تعريفنا للعشوائيات الحضرية وابرز اهم ملامحها فإننا سنتناول التعاريف التي الحققت بالمنطقة العشوائية.

مفهوم المناطق العشوائية: لقد قدمت العديد من التعاريف حول العشوائيات الحضرية الا انه تم التركيز على ما يلي: "تعد العشوائيات أحد البدائل التي فرضت نفسها لحل مشكلة الإسكان بالنسبة لفئة محدودي الدخل من سكان الحضر، وتلعب خبرات هؤلاء الافراد عبر الزمن دورا في تشكيل العشوائيات ونموها في المدن، حيث يتم نقل هذه الخبرات من جماعة لأخرى، كما تلعب الخصائص الفيزيائية والاجتماعية والسياسية والقانونية، وكذلك الأولويات والتفضيلات، والثقافة والموارد المتاحة دورها في تشكيل ونمو هذه العشوائيات".³⁷⁸ من خلال التعريف تبين ان هناك علاقة بين مشكلة الإسكان وانتشار العشوائيات، فحسب التعريف فقد طرحت العشوائيات كبديل لمشكلة الإسكان، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هناك مجموعة من العوامل التي افرزت مثل هذه المناطق تلخصت في الخصائص الايكولوجية والاجتماعية التي تتسم بها هذه الاحياء.

كما تعرف المناطق العشوائية على: "انها مجتمعات سكانية نشأت في غياب التخطيط وخروجها على القانون وتعديا على كل من الأراضي الزراعية وأملاك الدولة وهذه المناطق محرومة من الحد الأدنى لكافة أنواع المرافق الأساسية من مياه وكهرباء وطرق وصرف صحي ولا يوجد بها خدمات امنية وصحية او تعليمية او مواصلات. وتعجز عربة اسعاف او سيارة مطافئ من المرور بطرقها

³⁷⁷ عبد العزيز رشدي: الحكامة الحضرية، مقال، المركز العربي للتنمية الفكرية، المغرب، اكتوبر 2015.

³⁷⁸ هناء الجوهري: دراسة العشوائيات في المجتمع المصري، دراسات وبحوث اجتماعية، مطبعة العمرانية للاؤفست، القاهرة، 2008، ص 156

غير المهتدة وشديدة الضيق³⁷⁹. وبالنسبة لهذا التعريف فقد ركز على الجانب التخطيطي، حيث أكد على ان كل التجاوزات التي تعرفها التجمعات السكنية والابتعاد او اهمال الجانب التخطيطي، مع انعدام ونقص في المرافق الخدمائية والبنى التحتية يشكل مناطق عشوائية.

ثانيا العشوائيات الحضرية في الجزائر: تشكل العشوائيات الحضرية ظاهرة عالمية بمختلف الابعاد والمستويات، فقد أصبحت السمة الغالبة على المدن التي ما فتئت ان وجدت، نفسها محاطة بأحزمة من الاحياء السكنية الهشة او ما يطلق عليها الباحثين بالاحياء المتخلفة وغير المخططة واحزمة الفقر والصفوح، التي تحمل العديد من الخصائص والدلالات لعل أبرزها الازدحام السكني وتدهور الأحوال السكنية ونقص المرافق الخدمائية. والجزائر هي الأخرى من البلدان العربية التي شهدت بروز ونمو هذا النمط من السكنات او ما يعرف بالعشوائيات الحضرية، وقد ارجع احمد بوزراع وجود هذه المناطق الى مجموعة من العوامل المتمثلة في: -ازمة السكن وارتفاع الياجار وتمكن العقارات. -تدهور الصيانة والحماية العمرانية للأبنية. -تكديس السكان وارتفاع الكثافة السكانية وشدة الازدحام. -تدهور الأحوال وانخفاض الدخل والصحة والتعليم. -التغير في العلاقات الاجتماعية وتباين المعاملات بين الناس. -المعاناة الشديدة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة. -ظهور المشاكل والامراض الاجتماعية الخطيرة.³⁸⁰ من خلال ما تقدم به "احمد بوزراع" فان وجود مثل هذه المشاكل يساهم في بلورة مناطق عشوائية تحمل نفس خصائص وسمات المناطق المتخلفة كما عبر عنها في كتابه التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن والتي الحقها بمجموعة من الخصائص.

ثالثا السياسات الاسكانية بالجزائر: عرفت السياسات الاسكانية التي عمدتها الجزائر في اطار التحكم في النمو العشوائي المفرط الذي شهدتها ابرز مدنها و تنظيم مجالها الحضري تطورات تجسدت في مراحل عدة يمكن تقسيمها الى فترة ما قبل الاستقلال و فترة بعد الاستقلال حيث شهدت هذه الأخيرة تحولات و تغيرات مست جميع جوانب الحياة الاجتماعية، و يمكن تقسيمها الى عدة مراحل لعل أبرزها فترة التسعينات التي شهدت خلاله المدن الجزائرية مشاريع تنموية و برامج اسكانية في ظل مخططات عمرانية و أدوات تشريعية لتخطيط المجال الحضري و تهيئته. وعليه يمكن القول ان السياسات الاسكانية في الجزائر اهتمت بالجانب الكمي واهملت النوع، وهذا ما تجلى في صفحات المخططات التنموية التي حملت أرقاما فخمة في مجال البناء والسكن واستصدار عدد من الصيغ السكنية. وقد تجسد دور الدولة في ضمان تمويل بناء المساكن ومنح المساعدات المباشرة وغير المباشرة لتحقيق أفضل برنامج لها، حيث تم وضع العديد من اشكال الإنتاج السكني³⁸¹.

كما قدم "رشيد سيدي بومدين" طرحا خاصا حول السياسات الاسكانية: "ان الدولة خلقت خاصية واحدة تمثلت في الاستبعاد، وهي تلك التي تتعلق بمن لا يستطيعون بمعنى انه لا يحق من الناحية النظرية الانضمام الى الإسكان الاجتماعي، وتجدر الإشارة هنا الى ان الدولة ورثت تصنيفا مزدوجا لإسكان الياجار وبمجرد ان توقفت البرامج او تباطأت بين عامي 1962-1966 لم يعد من الممكن التمييز بين السكن الاجتماعي البسيط والمحسن من خلال الإبقاء على نفس المعايير بالنسبة للإسكان الحضري"³⁸².

رابعا سياسة المدينة: وفي إطار تهيئة المجال الحضري عمدت الدولة الى صياغة قوانين جديدة تحت ما يعرف بسياسة المدينة في ظل فشل مخططات التعمير وهو القانون التوجيهي للمدينة 06/06 وعليه حدد القانون اهداف المدينة في هذا المجال، حيث نص

³⁷⁹ مصطفى محمود: العشوائيات و ثقافة الفقر، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2014، ص54.

³⁸⁰ احمد بوزراع: التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، 1997، ص174.

³⁸¹ Taleb Karim: la politique social de l'habitat en Algerie: impacts sur le développement économique et social, université tizi ousou, 2017.

³⁸² 39 Rachid sidi Boumediene: Echec des instruments ou instruments de l'échec?, Alger; 2013, p

في المادة 06 على ان اهداف المدينة هي: -تقليص الفوارق بين الاحياء وترقية التماسك الاجتماعي. -القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية. - التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها. -تدعيم الطرق والشبكات المختلفة. -ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والرياضة والترفيه وحماية البيئة.

-الوقاية من الاخطار الكبرى وحماية السكان ومكافحة الآفات الاجتماعية والاقصاء والانحرافات والفقر والبطالة.³⁸³ وعموما وكما جاء في أحد المواقع للحكومة الفرنسية فان سياسة المدينة تهدف الى الحد من فجوات التنمية في المدن وإعادة المساواة بين السكان المحرومين داخل احياء الجمهورية³⁸⁴.

خامسا الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-المنهج: وفي ضوء الدراسة الراهنة و حسب موضوعنا " سياسات اسكانية ام رسم لعشوائيات حضرية" اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف المجال العام و الخاص و كذلك و صف ابرز خصائص المجتمع المدروس ، و سلوكه و مدى تكيفه معه و كذا و صف العلاقات بين السكان و كذا و صف البنى التحتية التي يتوفر عليها القطب الحضري شوف لكداد من مرافق و مؤسسات صحية و تعليمية التي تنتشر بالمنطقة ، و هذا لا ينفي استعمال مناهج أخرى مثل المنهج الإحصائي و المنهج التحليلي اللذان ساعدان في ترجمة الحقائق المتحصل عليها إلى أرقام لتسهيل عملية التحليل و التعليق و التفسير و الخروج بالنتائج النهائية.

2-مجال الدراسة: لقد تمت الدراسة الميدانية بأحد احياء المدينة الذي يمثل قطبا هاما لاستيعاب الزيادة الديموغرافية، والذي جسد محورا اساسيا في توجيه نمو المدينة وهو القطب الحضري شوف لكداد. اذ يعتبر الحي هجينا من الأنماط العمرانية، من أبرزها السكن الاجتماعي، السكن الفردي-التجزئة، والسكن العشوائي

3-أدوات جمع البيانات: من أهم أدوات جمع البيانات التي استخدمت في الدراسة ما يلي:

❖ الملاحظة: وقد اعتمدنا هذه الوسيلة منذ بداية البحث وذلك من خلال الخرجات الاستطلاعية باستخدام الملاحظة المباشرة، وهذا بالذهاب إلى القطب الحضري شوف لكداد، وملاحظة مختلف الأنماط العمرانية السائدة بالقطب مع التركيز على الناحية الفيزيائية للمباني والبنى التحتية التي يتوفر عليها الحي من طرقات وشوارع بالإضافة إلى ملاحظة السكان ملاحظة عامة ومختلف العلاقات التي تنشأ بينهم.

عرض نتائج الملاحظة: من خلال الدراسات الاستطلاعية التي تمت بالحي والمنطقة بصفة عامة والزيارات المتكررة لمدة تفوق الثلاث سنوات للحي انطلاقا تقريبا من سنة 2014-2017 فقد تم تسجيل عدد من الملاحظات ركزت فيها المحاور الأساسية على طبيعة الحياة الاجتماعية داخل هذه المنطقة السكنية بهدف معرفة الخصائص الايكولوجية للحي وكذا الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان وكان من أبرزها ما يلي:

◆ انتشار واسع للمساكن في شكل كتل غير متجانسة، والتي يغلب عليها السكن الهش والعشوائي، إضافة الى بعض الأنماط السكنية كالبناء العمودي المتمثل في السكن الاجتماعي والسكن الوظيفي المحايد للقطب الجامعي الباز هذا من جهة، ومن

³⁸³ الجريدة الرسمية: القانون التوجيهي للمدينة.

³⁸⁴ www.ville.gouv.fr: Qu'est-ce que la politique? 9/12/2016

جهة أخرى نجد السكن الفردي في شكل تخصيصات انطلاقاً من قرية أولاد حشيش وكذا من الجانب المحايد لمصنع الرياض (يغلب عليها السكنات الفردية). كما سجلنا وضعية الطرق بالحي والتي في أغلبها طرق ضيقة ومهترئة.

◆ لاحظنا ان هذه البناءات او المساكن مبنية بأشكال وأنماط مختلفة ولا تخضع لأدنى معايير التصميم خاصة السكنات المحايدة للطرق الرئيسية بالحي، الامر الذي يؤدي الى اختلال على مستوى النسيج الحضري للمدينة.

◆ على الرغم من قرب المنطقة او الحي من اهم الأقطاب الحضرية المتمثلة في القطب الجامعي والقطب الرياضي والقطب الصحي المتمثل في مستشفى الامومة ومركز معالجة مرض السرطان، وبهذا فهو يعتبر من الشارين او العصب المحرك لقلب المدينة الا انه يتميز بانتشار واسع لمظاهر التريف وذلك من خلال انتشار الأنشطة الزراعية وتربية المواشي بين احياء المنطقة خاصة في المنطقة التجزئة والسكن الاجتماعي.

◆ تمت ملاحظة مجمل التغييرات او التعديلات التي تقام على مستوى الأبنية العمودية كتغيير في الواجهات والشرفات المتعلقة بالسكن الاجتماعي لأهداف سيتم التطرق اليها في بند المقابلات. كما تم تسجيل ملاحظات تتعلق بالاستحواذ على القطع الأرضية المحايدة للبناءات العمودية من طرف أصحاب السكنات الأرضية وتحويلها الى حدائق ومساحات خضراء وتسييجها لتفادي المشاكل مع الفئات الشباب لئلا التي تجسد تجمعات وتكتلات ضمن هذه المساحات.

◆ الانتشار الواسع للنفايات عبر شوارع وطرق المنطقة وحول السكنات بصورة رهيبه توجي لانعدام أدنى شروط النظافة وانتشار مختلف الملوثات من النفايات المنزلية الى الصلبة بعشوائية وانتشار لروائح كريهة بالحي، بالرغم من حيازة الحي على مرصد او مركز لردم النفايات وحماية البيئة ECOSETE

◆ سجلنا نقص فيما يخص المرافق الخدماتية مقارنة بحجم السكان، كالمؤسسات التعليمية والتي تقتصر على التعليم الابتدائي والمتوسط. ومن جهة أخرى المسافة المسجلة بينها وبين التجمعات السكنية في ظل انعدام خطوط النقل داخل الحي، الامر الذي يعرقل عملية مواصلة الدراسة خاصة في الفترة الشتوية. بالإضافة الى غياب مراكز التكوين المني وأماكن الترفيه والمساحات الخضراء.

◆ قلة وسائل النقل وعدد الخطوط التي تمر بالحي بالإضافة الى الازدحام الذي تعرفه المنطقة.

هذا فيما يخص المظهر الخارجي للحي والسكنات، اما بالنسبة للمظهر الداخلي للسكن فقد تم تسجيل ما يلي:

◆ ضيق المساحة السكنية على مستوى مختلف الأنماط السكنية المنتشرة بالمنطقة.

◆ وجود تشققات على مستوى السقف والارضيات وانعدام منافذ التهوية والشمس مما يخلق رطوبة داخل السكنات تؤدي الى انتشار مختلف الامراض التنفسية.

◆ استغلال المسكن في أنشطة ووظائف عدة خاصة (الحلاقة، الكهرباء والميكانيك).

❖ **المقابلة:** اعتمدت على مجموعة من الأسئلة تمحورت حول تخطيط الاحياء السكنية و طرق التحكم ومعالجة مشكلة السكن والإسكان بالإضافة الى التقصي و البحث عن المشاريع المستقبلية فيما يخص البرامج السكنية و مختلف التجهيزات و المرافق التي تصحبها على مستوى احياء المدينة، ثم الانتقال الى الحديث عن التوسع العمراني الذي شهدته المدينة و بالخصوص حول التجمع الثانوي الذي اصبح يشكل قطب حضري هام و هو قطب شوف لكداد و اهم السياسات و التدخلات التي عرفها الحي ، كما عرفت هذه المقابلات نقاشا حول مخططات التعمير من جهة و سياسة المدينة وفقا للقانون التوجيهي للمدينة وكذا

معرفة عوامل تفاقم العشوائيات الحضرية بالحي. وقد تعددت واختلفت وجهات النظر فيما يخص هذا الموضوع باختلاف الاختصاصات والهيئات المسؤولة:

المقابلة الأولى: أجريت المقابلة مع مهندس معماري

- أكد المبحوث على ان تخطيط الاحياء السكنية يخضع لمقاييس العلو، حجم الطرق، الأماكن التجارية، المساحات الخضراء، الخدمات التعليمية من الناحية النظرية موجودة لكن من الناحية التطبيقية قد يتغاضى المخطط عن بعض الأمور وارجع هذا الامر الى عديد المشاكل التي تعترضها والمتمثلة في انعدام او غياب المراقبة فيركز التعمير على السكن فقط ويهمل بقية الخصائص والمقاييس المتمثلة في المساحات الخضراء، الهواء، الشمس.
- اما فيما يخص اليات معالجة مشكلة السكن والإسكان فقد أكد المبحوث على سياسة التوسع العمراني من خلال اصدار السلطات المحلية لمجموعة من القرارات التي تهدف لإنجاز مشاريع اسكانية جديدة. وفي نقطة أخرى أكد المبحوث على ان هذه السكنات لا تخضع لرغبات السكان فهي تجسد مرادف في اغلبها.
- كما أضاف نقطة حساسة وهو عدم اشراك مختلف الاختصاصات في رسم ووضع خطة لنمو المدينة وتوسيعها ساهم في تفاقم مشكلة السكن والإسكان الاعتماد الا على الجانب التصميمي للمساكن والعمارات دون مراعاة مختلف شروط الإسكان وتوفر بعض التجهيزات.
- وبالحديث عن التوسع العمراني الذي تعيشه المدينة على حساب التجمعات الثانوية المحيطة بها خاصة تجمع شوف لكداد فقد أكد المبحوث ب ما يلي: -التجمع الحضري شوف لكداد يعتبر من أبرز توجهات المدينة في نموها فقد استقطب هذا الحي اعدادا هائلة من السكان جراء عمليات الزواج الريفي التي شهدتها المدينة خاصة في فترة السبعينات مع تشييد مصنع الرياض بالحي. ومع تجسيد القطب الجامعي الباز فقد صاحبه ظهور مفاجئ لسكنات هشة وعشوائية طوقت هذا القطب، وهذا من اجل لفت انتباه السلطات المحلية لتفاقم مشكلة الإسكان بالحي وكذا الحصول او الاستفادة من سكنات اجتماعية، بالرغم من توزيع ما يقارب 300 وحدة سكنية استفاد منها سكان هذه العشوائيات، وسياسة الهدم والازالة التي طبقتها السلطات المحلية، وكذا سياسة التجزئة (تخصيصات) استفاد منها سكان المدينة بصفة عامة داخل هذا القطب الحضري الا ان هذا لم يمنع من تماذي وتوسع هذا النمط من السكن الفوضوي.

المقابلة الثانية: أجريت المقابلة مع موظف في مركز الإنجاز العمراني

- انطلقت المقابلة من خلال مناقشة عدد من القضايا والمسائل المتعلقة بقطاع السكن، حيث اكد المبحوث عمليات التخطيط او ما يعرف بالمخططات العمرانية المتمثلة في PDAU و POS لا تخضع لأدنى المعايير وقد جاءت بهدف تنظيم المجال الحضري للمدينة الا ان تخطيط الاحياء السكنية بالمدينة لا يخضع لمقاييس فمعظم السكنات المنجزة من اجل التعمير و استغلال القطاعات المبرمجة للتعمير دون الاخذ بعين الاعتبار رغبات المواطن هذا من جهة و من جهة أخرى فان استغلال الأراضي للبناء من اجل مشاريع و برامج سكنية دون تجهيزها، و هذا لتغطية النقص في مجال السكن نظرا للنمو الديموغرافي الذي تشهده المدينة.
- كما اقر المبحوث بان الدولة لجات الى تبني مجموعة من الليات والطرق لمعالجة مشكلة السكن والإسكان بالمدينة والمتمثلة في الكم بمعنى الاكثار من البناءات السكنية والتوسع العمراني في ظل البرامج التي تصدرها الدولة. وأشار الى ان هذه المخططات اثرت او زادت من تفاقم مشكلة السكن من خلال عمليات التأخر في الإنجاز وكذا ضعف البنية بمعنى الطلب أكثر من العرض.

• وقد تم التطرق بالحديث عن حي شوف لكداد كمثال حي يترجم عمليات التوسع التي عرفتها المدينة نحو الضواحي والأطراف، حيث أكد المبحوث بان الحي يعتبر قطب حضري هام اذا دعم من طرف السلطات المحلية بمشاريع إسكان هامة، خاصة بعد الحاقه بالقطب الجامعي الباز للمحافظة على المنظر الخارجي للحي وهذه المنشآت، فقد قادنا الحديث عن نشأة هذا الحي الى ابرز العوامل التي لخصها في مصنع الرياض الذي جذب اليد العاملة نحوه، ثم التعريف بأهم المشاريع الاسكانية التي حضي بها الحي خلال فترات تطوره و المتمثلة في السكنات الاجتماعية و التحصيصات، الا ان النمط الغالب على هذا الحي هو شيوع السكن الفوضوي غير المخطط الذي شمل عددا كبيرا من السكان سواء من داخل المدينة او خارجها. كما تم التطرق الى تدخلات السلطات المحلية فيما يخص القضاء على هذه السكنات الفوضوية لكن دون جدوى. كما ارجعها الى التأخر في تسليم المشاريع السكنية في الأجال المحددة لها ساهم في انتشار مثل هذه السكنات.

المقابلات مع السكان: بالنسبة لهذا العنصر ونظرا لضيق المجال الذي يحول دون تجسيد جميع المقابلات التي تمت مع السكان فقد تم تقسيمها حسب مجتمع البحث المتعامل معه والذي يفرز لنا ثلاثة تكتلات غير متجانسة والمتمثلة في عينة من سكان التحصيصات، عينة يمثلون السكن الاجتماعي، وعينة يمثلون السكن العشوائي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

• وجود كتلتين من السكنات العشوائية على غرار قرية أولاد حشيش، فالكتلة الأولى تضم سكان ولاية سطيف من بلديات وسكان الاحياء المجاورة الذين انتقلوا الى الحي بغية الحصول على سكن، اما الكتلة الثانية فتشكل سكان أولاد نايل، المسيلة، عين الخضراء وبوسعادة والذين تقدر مدة تواجدهم بالحي مالا يقل عن 40 سنة فأكثر، حيث كان هذا الحي نقطة جذب لهذه الفئة نظرا للخصوصية الزراعية للأرض التي يشملها، ومن جهة أخرى جسد نقطة استقطاب هامة لليد العاملة جراء تجسيد مصنع الرياض. وقد أكد المبحوثون انه بالرغم من السنوات التي قضاوها في هذا الحي الا انهم لم يستفيدوا من أي تدخل من طرف السلطات المحلية لتحسين أوضاعهم سواء اكان سكنا اجتماعيا او تملكهم عقود لحيازتهم مساحات وأراضي من الحي تسهل عليهم عملية تحسين مساكنهم. ونظرا لطبيعة الحياة الرعوية التي يعيشونها فانهم يفضلون البقاء بأراضيهم مع شرط تسوية عقود الملكية. والحق الحي بشبكة الغاز الطبيعي وشبكة المياه الصالحة للشرب وتوفير النقل من اجل مواصلة دراسة أبنائهم. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان كل المبحوثين يؤكدون افتقار الحي لكل المرافق الخدمية وهذا ما ادلى به المبحوثين.

• وفي إطار التساؤل عن طبيعة العلاقات مع الجيران، فقد أكد المبحوثون انهم على اتفاق وتعاون فيما بينهم مشكلين كتلا اجتماعية فيما بينهم، وهذا ما سجلناه من خلال الملاحظة العينية والمتكررة. الا ان هناك نفور من بعض الجماعات الدخيلة على هذه الكتل، والتي تحمل الكثير من الشبهات نظرا للمشاكل التي تخلقها والمتمثلة في مشاكل لا أخلاقية تساهم في تفشي الانحراف والجريمة مثلا التدخين بالنسبة لفئة النساء، الخروج والوقوف امام مداخل المساكن دون ستر، والحديث مع المارة. كما اكدت بعض المبحوثات ان هذه الفئة تشكل قلقا لديهم، خوفا على ازواجهن وأولادهم، وان الظروف الاقتصادية وارتفاع سعر الكراء داخل احياء المدينة هو الذي حولهم لمثل هاته الاحياء والمناطق العشوائية، التي لا تمثل لا ثقافتهم ولا مستوى حياتهم الاجتماعية.

• اما عن المشاريع السكنية المقامة بالحي فقد صرح المبحوثون ان هناك فئات لا ندري من اين تأتي هي التي تستفيد منها. فكل مرة نتلقى وعود من طرف السلطات المحلية الا انها لم تحرك ساكنا تجاهنا حيث تم توزيع سكنات اجتماعية بالمنطقة ولم يستفد منها أي ساكن داخل الحي والفئة التي تحصلت على هذا السكن من احياء المدينة كحي الكومبيطا وحي ديار النخلة

والمعبودة... الخ. لذلك نحن نتساءل عن حقنا في الاستفادة ماذا عن الملفات الموضوعية على مستوى السلطات والى متى ونحن على هذه الحالة.

- اما بالنسبة للتساؤل حول التغييرات التي أجريت على مستوى السكنات الاجتماعية فقد أكد المبحوثين انه نظرا لضيق السكن والذي تتراوح مساحته بين 55م و65م ولهذا لجأ معظم السكان لتغيير الشرفات وزيادة مساحتها للمسكن، كما تم استغلال الطابق الأرضي المخصص لكراء محلات الى سكنات.
- كما أكد المبحوثون قضية التلوث المنتشرة بالحي خاصة في الواجهة المطلة على سكنات التجزئة جراء الواد الذي يعبرها. وان هذه المساحة مستغلة من طرف الحيوانات.
- اما عن استغلال المساحات الامامية بالنسبة لأصحاب الطوابق الأولى او ما يعبر عنه -بنقافة التحايل- فقد صرح المبحوثون بانه استغلال وتعدي لكن بهدف الحماية نظرا للتجمعات الليلية بهذه السكنات، لذلك تم استغلال هذه المساحات وتسييجها وتحويلها لمساحات خضراء.
- أكد المبحوثون انه بالرغم من حصولهم على قطع أرضية من اجل تحسين ظروفهم السكنية الا ان اغلبيتهم قاموا ببناءات لا تخضع لمعايير وشروط البناء المعمول بها وهذا راجع لعدم حيازتهم على وثائق الملكية لذلك بنيت بطريقة عشوائية، بالإضافة الى الجانب الاقتصادي لهذه الفئة ومحدودية الدخل وارتفاع أسعار مواد البناء.
- كما صرح المبحوثون بانعدام التهيئة للحي خاصة الطرقات والشوارع وكذا قنوات الصرف الصحي. فالطرق مهترئة وفي فصل الشتاء تشكل بركا او مستنقعات مما يصعب عملية التنقل داخل الحي. اما عن العلاقة فيما بينهم فهي تكاد تنعدم وهذا راجع لخصوصية وطباع كل فرد واصله بمعنى المكان الذي جاء منه. وترجع هذه النقطة الى ساكنة التجزئة والسكنات الاجتماعية.

عرض وتحليل النتائج:

- ✓ تحققت الفرضية الأولى والثانية وللتان تبثان في مساهمة الحراك المجالي والنمو الديموغرافي وحركات الهجرة الداخلية في بروز وتفاقم العشوائيات الحضرية. فقد أدى ارتفاع النمو الديموغرافي وحركة الهجرة الداخلية بالمدينة الى ضعف سياسات الإسكان والعشوائيات الحضرية، ففي إطار التوسع والحراك المجالي الذي عرفته المدينة أدى ذلك الى حدوث خلل على مستوى النسيج الحضري، بالرغم من وضع مجموعة من الميكانيزمات التي تتحكم في نمو وتوجيه السكان داخل المدينة. وبالتالي ضبط عملية النمو العشوائي للمدينة على حساب التجمعات الثانوية المحيطة بها، والتي أصبحت تشكل اقطاب حضرية بامتياز واخضاعها لمجموعة من المخططات، كمخطط شغل الأراضي حال دون التحكم في التدفق السكاني الذي عرفته المنطقة خاصة تجاه السكنات العشوائية، التي اعتبرها السكان كورقة او منفذ للحصول على سكن لائق، الا ان الواقع افرز عكس ذلك، فقد أدت حركات الهجرة وارتفاع النمو الديموغرافي بالحي الى ارتفاع وتيرة العشوائيات.
- ✓ تحقق الفرضية الثالثة والتي تؤكد ان سياسات الإسكان المعتمدة غير كافية، للحد من ظاهرة العشوائيات في إطار القانون التوجيهي للمدينة الذي ينص على محو الفوارق المجالية والاجتماعية بين الاحياء، الا اننا نخلص الى نتيجة حتمية، وهي ان ضعف اليات وسياسات الإسكان وتفاقم السكنات العشوائية بفعل ارتفاع منحنى النمو الديموغرافي والحراك المجالي، خاصة في ضوء استفادة سكان المدينة من سكنات اجتماعية داخل هذا القطب واستبعاد سكانه.

- ✓ تفاقم مشكلة الإسكان من خلال ارتفاع العشوائيات الحضرية، والتي أصبحت ملاذا لسكان المدينة من اجل الحصول على سكن حيث اعتبرها البعض الية، او اجراء بغية تحسين أوضاعهم السكنية سواء من خلال الحصول على سكن عمودي باي صيغة من صيغه، او في إطار الحصول على قطع أرضية "سياسة التجزئة".
- ✓ برامج الإسكان في المدينة الجزائرية بصفة عامة تبحث عن الجانب الكمي فقط، واهمال وقصور واضح في الجانب الكيفي، وهذا ما يتضح في السكنات الاجتماعية، حيث ان التصميم لا يتناسب وحجم الاسرة، مما يستدعي بالسكان الى اجراء تغييرات على مستوى مساكنهم، وبالتالي الدفع نحو عجلة التجاوزات العمرانية سواء اكان داخل المسكن او المحيط الخارجي للمساكن من خلال استغلال المساحات المجاورة لها او الفضاءات وتحويلها لخدمة مصالحهم الشخصية.
- ✓ كما نسجل فشل على مستوى السياسات الاسكانية، حيث تبين انها سياسات كمية بعيدة عن تحقيق النوع او الكيف، وهذا ما تجلى في انعدام تام للتهيئة الحضرية المتمثلة في تعبيد الطرق والشوارع، عدم إيصال الحي بشبكة الهاتف والانترنت، انعدام المساحات الخضراء، نقص على مستوى المؤسسات التعليمية بالنسبة للأطوار الثلاث، نقص في توزيع خطوط النقل عبر الحي والربط بينه وبين بقية احياء المدينة، قنوات الصرف الصحي، شبكة الغاز، النظافة).
- ✓ تحقق الفرضية الرابعة والتي مرادها للسكان نظرة سلبية تجاه البرامج الاسكانية المسطرة في المنطقة، كما ان هذه البرامج لم تحافظ على الخصوصية الاجتماعية والثقافية للسكان.
- اعداد مشاريع اسكانية بعيدا عن مبدأ التشاور واشراك جميع الأطراف بما يفهم المواطن وبذلك يبقى الهدف تحقيق الكم على غرار الكيف وزيادة الهوة والفجوة بين الاحياء.

الخاتمة

- نخلص في الأخير الى اننا نفتقر وحسب الطروحات المقدمة الى ما يعرف بالحكامة الحضرية، فالسياسات الاسكانية المعمول بها في مدننا ساهمت، او كرس في تفاقم العشوائيات الحضرية، وهذا انطلاقا من اعتماد الكم واهمال الكيف وهذا راجع الى:
- ✚ -غياب الرقابة امام الاستغلال الفوضوي للمساحات العمومية المحيطة بالمجمعات السكنية، والمخصصة للمساحات الخضراء، المرافق العمومية، والتجهيزات المختلفة، وبرز مصطلح ذو دلالة قوية -ثقافة التحايل-
 - ✚ غياب إجراءات وقوانين فعالة للمحافظة على الوجه العام للوحدات السكنية، والمجمعات السكنية والحد من النمو العشوائي للسكنات الذي انجر عنه احزمة عشوائية محاذية للمحيط المخطط.
 - ✚ ضعف اليات وادوات التعمير مما أدى الى التوزيع العشوائي للمشاريع والتجهيزات، دون مراعاة قواعد التهيئة، مما ترتب عنه صعوبات في إيجاد قواعد أرضية لاحتواء برامج سكنية جديدة، بالرغم من مجموع التدخلات المتمثلة في سياسة التجزئة كبديل عن السكنات العشوائية.

وبالتالي فان المعادلة المطروحة للنقاش والتي افاضت الاشكال التالي:

سياسات اسكانية هي ترسيم لعشوائيات حضرية قد تحققت من خلال غياب الحكامة الحضرية والتي أدت الى خلق فوارق مجالية واجتماعية من خلال المؤشرات التالية:

- ✚ عدم اشراك المواطن
- ✚ طرح عشوائي للبرامج
- ✚ ضعف السياسات الاسكانية وعدم التطبيق الفعلي لسياسة المدينة (القانون التوجيهي للمدينة).

المراجع:

- 1- احمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، 1997.
- 2- جيلاني بن عمران: ترجمة عبد الغاني بن منصور، أزمة السكن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- 3- عبد العزيز رشدي: مقال بعنوان الحكامة الحضرية، المركز العربي للتنمية الفكرية، المغرب، أكتوبر 2015.
- 4- عبد الرزاق احمد سعيد صعب: التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان، مجلة دراسات تربوية العدد 7، 2009.
- 5- محمد بهوض: مقال سياسة المدينة في المغرب، الحوار الوطني لسياسة المدينة، ماي 2012.
- 6- مصطفى محمود: العشوائيات وثقافة الفقر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- 7- هناء الجوهري: دراسة العشوائيات في المجتمع المصري، دراسات وبحوث اجتماعية، مطبعة العمرانية للاؤفست، القاهرة، 2008.
- 8- Taleb Karim: la politique social de l'habitat en Algerie: impacts sur le développement économique et social, université tizi ouzou, 2017.
- Rachid sidi Boumediene : Echec des instruments ou instruments de l'échec?, Alger; 2013-9-
- www.ville.gouv.fr: Qu'est-ce que la politique? 9/12/2016-10-
- 11- الجريدة الرسمية: القانون التوجيهي للمدينة